

## القضايا الاقتصادية المغيبة عن اقرار الموازنة

تأخير اقرار الموازنة على الاقل ستة أشهر، اذ كان من المفترض ان تتوفر الارقام النهائية في شهر كانون الثاني من هذه السنة، يستدعي النظر بعمق الى حال الاقتصاد اللبناني والادارة اللبنانية للإصلاح والتطوير. او لا: ما هو الحجم الحقيقي للاقتصاد اللبناني والذي حسب تقريرات البنك الدولي لا تشمل ارقامه الرسمية حجم الاقتصاد الاسود الذي يقدر بـ30% في المئة من الحجم الحقيقي للدخل القومي. ثانياً: ما هي ابعاد انخفاض الودائع في المصادر اللبنانية ذلك ان الارقام المعلنة تشمل الفوائد التي لم تدفع بتاريخ نهاية السنة لاصحاب الودائع وارقام الزيادة هي في الواقع دليل على تدني الودائع. ثالثاً: ما هو مغزى انخفاض التسليف المصرفي الى مستوى 1.5 مليار دولار عام 2018، علماً بأن الودائع كانت على مستوى 160 مليار دولار منها نسبة 72% في المئة بالعملات الاجنبية. رابعاً: ما هو التأثير على امكانات النمو لانحسار التحويلات الاستثمارية الى لبنان من غير اللبنانيين سواء من المؤسسات أو الافراد. خامساً: هل جرى تقويم لفاعلية الادارة الحكومية في مجالات التحديات الاجتماعية والبيئية والتعليمية والعنایات الصحية ونمكين البلد من شرب مياه نظيفة وبيئة لا تندر باخطار صحية متعددة. سادساً: كيف بلد يمثل القطاع العام فيه على مختلف الصعد نسبة 55% في المئة من الدخل القومي ان يستطيع النمو والقطاع العام بموظفيه والمكلفين تسخير منشآت وشركتات ذات اهمية لنوعية حياة المواطنين عديمو الكفاءة أو متاسبون لابسط الموجبات. إن أي فريق سياسي لا يتم بالاجابة عن الاسئلة المطروحة لا يستحق حكم البلاد ثلاث سنوات اضافية بعد سنوات الجفاف والتراجع التي واجهها لبنان ولا يزال حتى تاريخه ينعد الى ارقام الموازنة اي 23339 مليون ليرة بضاف اليها 2500 مليون ليرة لدعم الكهرباء ليتبين ان الارقام غير صحيحة بالفعل. الحساب البسيط لارقام العجز يبين انها أكثر من 7.7% في المئة (التصحيح ما بين 7.6% و7.7% في المئة يقول نائب رئيس مجلس الوزراء انه النسبة الحقيقية) ليس السبب الوحيد للقول ان ارقام العجز تقل بكثير عن النسبة التي سنشهد لها ونجري الحساب. اتفاق هذه السنة حتى آخر حزيران هو على أساس الفاude الاثني عشرية أي التزام ارقام عام 2018 لمدة سنة أشهر. معلوم ان العجز عام 2018 بلغ نسبة 11.5% في المئة من الدخل القومي، وعلى افتراض ان اتفاق الاشهر السنة الاولى من عام 2018 تأكل نصف العجز، يفترض ان نواجه عجزاً في هذه السنة يساوي 11.5% - 5.75% = 5.75% في المئة. اذا اضفنا نصف العجز المتوقع لهذه السنة، مقابل الانفاق على الاشهر السنة من تموز 2019 الى آخر كانون الاول، علينا ان نضيف الى 5.75% في المئة نسبة 3.85% في المئة فنتهي بنسبة 9.6% في المئة، هذا اذا تحققت تقريرات الواردات بعد الزيادات الضريبية. هذا ما أكدته مؤسسة التصنيف العالمية "ستاندارد آند بورز" أخيراً عندما توقعت أن تقارب نسبة العجز إلى الناتج في نهاية 2019 10% في المئة. ولم يكفل الوزراء والنواب أنفسهم تحصص نتائج زيادات الضرائب عام 2018 والتي نقصت عن التقدير 2180 مليون ليرة لبنانية ويمكن توقع انخفاض الواردات هذه السنة بنسبة أكبر للاسباب الآتية: زيادة الضريبية على الفوائد المتاتية للمودعين بنسبة 3% في المئة لن تنتج 500 مليون دولار لأن بعض الودائع سيسحب بسبب الجو السائد، والـ500 مليون دولار المقدرة اذا ستحبس ستختفي الاستهلاك بما يوازي 350 - 400 مليون دولار وسيكون من المستحيل تحقيق نمو يعوض هذا الانحسار في الانفاق على الاستهلاك الذي سيلحق الضرر باصحاب الودائع من الطبقة المتوسطة. زيادة ضريبة رسوم السفر ستختفي لأن نسبة أكبر من المسافرين ستمنعن عن السفر أو ستحول من ركاب درجة الاعمال الى درجة المسافرين في الفسحات الاضيق للدرجة العادي، كما ستكون الرحلات المستمرة الى بلدان الاصطياف التي تتخفض فيها كلفة الفنادق ولديها شواطئ ومياه نظيفة على العكس مما هو الحال في لبنان. الامراض الناتجة من التلوث تزداد ونسبة الاصابات السرطانية ترتفع وتلقي سنوات تقضي على عهد سمي لبنان القوي، والسلطات العامة لم تنجح بانجاز معامل لمعالجة الفيروسات، كما هو الحال في صيدا حيث انجز معلم ناجح يزيد صادرات الاسمدة الى افريقيا، ومنتجات بلوكات الارصفة، ويؤمن الكهرباء للشارع والساحات العامة ليلآ في صيدا. ولو انجزنا خمسة معامل من نوعه بكلفة لا تزيد على 500 مليون دولار، يمكن استقطابها بسهولة من مساهمين لبنانيين، تستطيع تنفس هواء نظيف وتتأمين مظاهر النظافة في شوارعنا، والقرى المفروض ان تجذب الزوار للتمتع بصيف لبنان. الانجاز العظيم للعهد الكريم انهاء أعمال جسرى الدخول والخروج من جل الدين، وما على اللبناني سوى ان يمضي ساعتين لتعداد السيارات المستقيدة من الجسررين ليدرك ان المنفعة المتواخدة لم تتحقق. أخيراً نعجب من اقتراحات الوزير جبران باسيل المعروف بذلكه وخبرته الهندسية كيف انه تقدم باقتراحات متعددة تهدف الى تخفيض العجز بما يساوي ربما 200-300 مليون دولار سنة 2020 عندما تتجزء مشاريع اختصار العجز، وهو يعلم ان العجز الاساسي في الوزارة التي تولاها عام 2008، أي وزارة الطاقة، أي عجز الكهرباء، بلغ منذ عام 2008 وحتى تاريخه 27 مليار دولار، اذا اضفنا اليها الفوائد المترافقه تصبح متساوية لـ43 مليار دولار تتجاوز نسبة 52% في المئة من الدين العام. لقد اسهمت معاليك في تحويل لبنان، مع ممثليك في وزارة الطاقة، بالنسبة الكبرى من الدين العام وكان بإمكانك لو ركزت على موضوع الكهرباء والمياه خفض العجز مليار دولار في 2019 ومتاري دolar في 2020 وتأمين انتاج 190 ميغاوات من محطات اللبناني الثالث المتوقفة نتيجة اهمال الصيانة.